

مساهمات التكنولوجيا و التطوير في خلق و دعم بيئة اعمال مبتكرة

حالة : الجزائر، قطر و مصر للفترة 2020 – 2023.

The Contributions of Technology and Development in Creating and Supporting an Innovative Business Environment
A Case Study of : Algeria ; Qatar and Egypt (2020-2023).

عقبة مخنان، مخبر التطبيقات في العلوم المالية و المحاسبية، جامعة غرداية (الجزائر)،

mekhnane.okba@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2024/06/19

تاريخ القبول: 2024/09/20

تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية الى معرفة مدى ارتباط و تأثير عاملي التكنولوجيا والتطوير على أداء بيئة الاعمال العربية (الجزائر - قطر - مصر). حيث تم التطرق الى تحليل واقعية المؤشرات المؤثرة عليها، ومحاولة ربطها بتحفيز الجانب الابتكاري لدى هذه الدول. تمثلت هذه المؤشرات والتي صيغت في شكل نُظمي من خلال قياس نسب المؤشرات المرتبطة بمتغيرات الدراسة .

تم التوصل الى أن بيئة الاعمال في الجزائر سجلت نتائج متدنية مقارنة بدول أخرى (الامارات التي جاءت في المرتبة الأولى عالميًا في المؤشر العالمي لريادة الأعمال 2022 بحسب التقرير الصادر عن المرصد العالمي لريادة الأعمال (Global Entrepreneurship Monitor (GEM)) . حيث واجهت الجزائر صعوبات متعلقة بطبيعة النسيج الاقتصادي الوطني، غياب الثقافة المقاولانية، ضعف برامج التكوين والتعليم المتعلقة بريادة الاعمال (المقاولانية)، غياب الأصالة و الإبداع، ضعف مؤهلات المقاول، الصعوبات المالية... الخ.

كلمات مفتاحية : بيئة اعمال؛ تكنولوجيا؛ تطوير؛ ابتكار.

تصنيف *jel* : M150 ؛ O320.

Abstract

This research paper investigates the influence of technology and development factors on the business environment in Arab countries, focusing on Algeria, Qatar, and Egypt. It analyzes practical indicators linked to innovation and entrepreneurship. The findings show that Algeria's business environment lags behind, facing challenges such as a weak entrepreneurial culture, poor training, lack of creativity, low qualifications, and financial difficulties. In contrast, the UAE ranks first globally in the 2022 Global Entrepreneurship Index.

Keywords: Entrepreneurship; Business Environment; Technology; Development; Innovation.

JEL Code: M150; O320 .

مقدمة :

ظهور بعض المصطلحات الجديدة في الاقتصاد العالمي كالذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، أعتبر من خصائص المجتمع الحديث بعد الثورة المعلوماتية. مما جعل المنظمات تتعايش في بيئة متقلبة من حيث حجم المعلومات و المعرفة، فأصبحت كعامل رئيسي في أنشطة المنظمة إلى جانب عاملي الأداء و المنافسة. كما أسهم التطور التكنولوجي و المعلوماتي في زيادة إنتاج أجهزة و وسائل الاتصال التي ستساهم في الرفع من القدرات الانتاجية و التسويقية للمنظمات خاصة، و زيادة ادائها و تنافسيتها عامة، فأصبح ضرورة من ضروريات الحياة جعل العالم قرية تكنولوجية معلوماتية تزداد وضوحا في مجال تطوير الاقتصاد و الرقمنة في اي مكان و في اي زمان.

تعد وظيفة البحث والتطوير أحد أنشطة المنظمة المرتبطة بالإبداع والإضافة المعرفية و تحويل نتائجها إلى سلع وخدمات، تكتسب المؤسسات من خلالها ميزات تنافسية في السوق والرفع من حصتها السوقية. كما تساهم التكنولوجيا في تحقيق احد مسارات التطور في بيئة أعمال المنظمة. تسعى ريادة الأعمال الى تحديد مشروع تجاري معين يهدف لحل تحدي أو مشكلة ما أو ابتكار جديد، للبدء به والتركيز عليه وتوفير الموارد اللازمة وتنظيمها وتحمل المخاطر في سبيل تحقيق ربح مالي. كما يمكن أن تكون في صيغة إنشاء

منظمة أو مجموعة منظمات جديدة أو تطوير منظمات قائمة، يعني إنشاء عدة أعمال جديدة و الاستجابة لفرص جديدة عامة. في ظل الزخم التكنولوجي الهائل الذي عرفته سائر الدول خاصة بعد أزمة كورونا اين عرفت حلولاً ابداعية وابتكارات عدة في مجال تصريف السلع و الخدمات. تزايدت معه طرح فرص جديدة و ابتكارية لخلق ريادة اعمال مبنية على اسس تكنولوجية و متصلة بالابحاث والتطوير. تمحورت اشكالية الدراسة حول مدى تأثير عاملي التكنولوجيا والتطوير على خلق بيئة اعمال مبتكرة؟ و هل هناك عوامل اخرى تدعم ذلك؟ . لذلك تمت صياغة الفرضيات كما يلي :

1. تساهم التكنولوجيا المتقدمة بشكل كبير في تحسين بيئة الأعمال في الجزائر وقطر ومصر، مما يعزز من القدرة التنافسية والابتكار في هذه البلدان؛
 2. تساهم استراتيجيات التطوير الفعالة في تعزيز ريادة الأعمال في الجزائر وقطر ومصر، مما يؤدي إلى زيادة في عدد الشركات المبتكرة ونموها؛
 3. تلعب البيئة التعليمية الموجهة نحو العلوم والتكنولوجيا دوراً محورياً في تعزيز الابتكار داخل بيئة الأعمال في الجزائر وقطر ومصر.
 4. الإنفاق على البحث والتطوير من قبل الشركات في الجزائر وقطر ومصر له تأثير إيجابي على مستوى الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات الجديدة؛
 5. تلعب السياسات والتشريعات المتعلقة بالملكية الفكرية وحماية الابتكار دوراً مهماً في تعزيز بيئة الأعمال المبتكرة في الجزائر وقطر ومصر.
- يمكن استخدام هذه الفرضيات كإطار عمل للتحليل والبحث في كيفية تأثير التكنولوجيا والتطوير على بيئة الأعمال في الجزائر وقطر ومصر، مما يساعد في تقديم توصيات عملية لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الابتكار في هذه الدول.
- اما الأدوات المستخدمة في البحث فقد شملت : الكتب والمقالات العلمية لدعم الدراسة. التقارير الحكومية والدولية: الاستفادة من تقارير مثل تقارير مؤشر المعرفة العالمي، أدوات التقييم والمقارنة مثل مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) :

- مؤشرات البحث والتطوير: قياس نسب الإنفاق على البحث والتطوير، نسبة الباحثين، ونسبة الشركات المنتجة لسلع وخدمات جديدة؛
- مؤشرات الابتكار: قياس نمو الشركات المبتكرة، كثافة الشركات الجديدة، ونسب استثمار الشركات في الابتكار.

المقارنة الزمنية: مقارنة البيانات عبر السنوات لتحديد الاتجاهات والتغيرات. مقارنة الأداء بين الجزائر وقطر ومصر لتحديد الفروق والميزات. باستخدام هذه الأدوات، يمكننا الحصول على رؤى حقيقية حول كيفية تأثير التكنولوجيا والتطوير على بيئة الأعمال في الجزائر، قطر ومصر، مما يساهم في تحسين السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالابتكار والتنمية.

جاء الهدف الرئيسي للدراسة ضمن قياس مدى مساهمة التكنولوجيا المتقدمة و التطوير في دعم بيئة اعمال مبتكرة في عدد من الدول العربية قسمت حسب ترتيبها اقتصاديا و جغرافيا. مع الاخذ بعين الاعتبار توفر المعطيات واتاحتها. تمت الدراسة من خلال قياس نسب مؤشرات لمتغيرات التكنولوجيا، التطوير و شركات الاعمال في البيئة العربية لدول الجزائر، قطر و مصر .

1. الاطار المفاهيمي للبحث والتطوير والتكنولوجيا المتقدمة في بيئة الاعمال المبتكرة:

تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم البحث والتطوير باختلاف الباحثين و انتماءاتهم (اقتصادية، تقنية، صناعية، تسويقية،...)، حيث أشار (مراد، 2013، صفحة 28)، الى ان البحث والتطوير Research and Development المعروفة اختصارا بـ " R & D " يُقصد به : كل الجهودات المتضمنة تحويل المعارف المصادق عليها إلى حلول فنية في صور أساليب أو طرق إنتاج ومنتجات مادية استهلاكية أو استثمارية .

كما قدمه (عقون، 2021، صفحة 5)، على أنه عبارة عن " مجموعة من العمليات التي تربط بين الاكتشاف والاختراع والتطبيقات الاقتصادية"

يتضح من خلال التعاريف المقدمة، ان وظيفة البحث والتطوير تشمل اساسا تحويل الافكار و المعارف الى منتجات علمية يتم من خلالها السعي نحو الوصول الى اهداف المنظمة بأساليب تقنية وفنية حديثة وعلمية و تحقيق رفاهية للمجتمع.

يشمل مصطلح البحث والتطوير ثلاثة أنواع من الأنشطة: البحث الأساسي ، البحث التطبيقي و التطوير التجريبي.

أ. البحث الأساسي: هو العمل النظري الذي تم القيام به في المقام الأول لاكتساب معرفة جديدة للأسس الكامنة وراء الظواهر والحقائق التي يمكن ملاحظتها، دون أي تطبيق معين أو استخدام في العرض؛

ب. البحث التطبيقي: هو تحقيق أصلي أجريت من أجل اكتساب معرفة جديدة. ومع ذلك ، فهي موجهة في المقام الأول نحو هدف أو هدف عملي محدد؛

ت. التطوير التجريبي: هو العمل المنهجي ، بالاعتماد على المعرفة المكتسبة من البحث و الخبرة العملية وإنتاج معرفة إضافية موجهة لإنتاج منتجات أو عمليات جديدة أو لتحسين المنتجات أو العمليات الحالية (OECD, 2015, pp. 44-45).

ترتكز نشاطات البحث والتطوير على مجموعة من المتطلبات الأساسية بمثابة أولويات ينبغي توافرها كمقومات رئيسية في بناء القدرة التنافسية للاقتصاد، و سنتطرق لها في ما يلي :

● **السياسات الاقتصادية المناسبة :** ترتبط بإجراءات نقدية ومالية وتجارية واستثمارية، الأمر الذي يستوجب صياغتها وما ينطوي من خلالها تأهيل البحث والتطوير من خلال إنشاء أو تطوير المختبرات وتوافر الأجهزة وتأسيس المراكز والمعاهد المتخصصة للبحث والتطوير R&D كركائز داعمة للقدرة التنافسية؛

● **المتطلبات البشرية الكفؤة:** يُعتبر البحث العلمي والتطوير مدخلا رئيسا تركز عليه التنمية البشرية من خلال تنمية رأس المال البشري من الباحثين والعلماء؛

- **المتطلبات المالية :** توافر العقلية العلمية وحدها غير كاف دون المقدرة المالية لتوفير متطلبات مثل الأجهزة والمختبرات المرتبطة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. إذ تنفق البلدان المتقدمة ما يعادل 02.5% من إجمالي دخلها القومي للبحث والتطوير، وان نحو 80% من هذا الإنفاق يتم عن طريق القطاع الخاص. أو بالشراكة مما ينمي البنية الأساسية ويساعد على تضيق الفجوة البحثية والتكنولوجية ونقل المعرفة التقنية وتعزيز القدرات الإدارية؛
- **المتطلبات التقنية والعلمية :** شكلت المبيعات العالمية من المحاصيل المعدلة وراثيا ارتفاعا من 75 مليون دولار أمريكي عام 1995 إلى 25 مليار دولار عام 2001. وستؤثر المعرفة الجينية في العديد من الصناعات الأخرى مثل تكرير النفط وإنتاج البلاستيك، وتشير التوقعات أيضا إلى أن التكنولوجيا البيولوجية ستكون نشاطا اقتصاديا مهيما في نهاية القرن الحالي، وبالتالي فإن مسألة توفير التقنيات الحديثة ومتابعة تطوراتها يعد بالأمر المهم في رفع أنشطة البحث والتطوير؛
- **المتطلبات التشريعية :** يتطلب النهوض بمستوى البحث والتطوير وجود تشريعات تضمن حقوق الملكية الفكرية من خلال ضمان حقوق المخترعين والمبدعين قانونيا لحماية إنتاجهم بهدف تشجيعهم على الاستمرار في تفعيل دور هذا النشاط؛
- **المتطلبات الاجتماعية والثقافية:** تعد البيئة الاجتماعية والثقافية من المستلزمات الضرورية لتحفيز الباحثين على الإبداع و الابتكار و البحث المستمر، وفي حالة غياب ذلك فإن الكفاءات البشرية ستتقلص وتحدث الهجرة منها إلى خارج بلدانها الأصلية؛
- **المتطلبات الإدارية:** توفير الخدمات الإدارية الساندة من خلال إدخال تغييرات مستمرة وجذرية في النظام الإداري لتمكين هذا النشاط لأداء دوره بشكل مستمر. إذ إن وجود إدارة فاعلة للمراكز والمؤسسات البحثية تساعد على التخطيط لتوجهات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومن ثم المساهمة في تنمية الاقتصاد (الخيكاني، 2010، الصفحات 100-101 بتصرف).

3.1. مخرجات البحث والتطوير:

تتمثل أهم مخرجات نشاط البحث و التطوير الذي تقوم به المنظمة، في:

أ. **الإختراع** : يمثل أي فكرة أو رسم أو نموذج لآلة، منتج، عملية، أو نظام جديد أو محسن، يمكن أن تحصل الاختراعات على براءة الاختراع. و لكن ذلك لا يعني أن تصبح سلعة أو خدمة يمكن تسويقها فتلك إحدى خصائص الابتكار؛

ب. **الإبداع**: حتى تتمكن المؤسسة من ابتكار منتجات جديدة، عليها القيام أولاً بتسيير و توليد أفكار جديدة، و هنا يظهر دور الإبداع كوسيلة إلزامية للابتكار لتقديم الأفكار من خلال القيام بالتقنيات الإبداعية داخل المؤسسة

(تجمعات، مقابلات، العصف الذهني،.....)، أو الحصول عليها من أشخاص مبدعين خارجها؛

ج. **الإبتكار**: ينتج عن الاستغلال الناجح للأفكار الجديدة، و التي هي عبارة عن نتائج البحوث و التجارب، ليتم بعد ذلك تطبيقها بنجاح. و يمثل التسويق الناجح لمنتج جديد، أو طريقة إنتاج أو خدمة جديدة (سلمي، 2019، صفحة 144).

2. التكنولوجيا :

تعرف التكنولوجيا بأنها مصدر المعرفة المكرسة لصناعة الادوات واجراء المعالجة ويعد مصطلح التكنولوجيا من المصطلحات الواسعة التي تتباين في فهمها بين الافراد ،وتهدف التكنولوجيا الى تحسين الاداء والكفاءة والجودة في مختلف المجالات لما تمتلكه من التقنيات والادوات والعمليات التي يتم تطويرها باستخدام احدث الابتكارات والاكتشافات العلمية والهندسية ،وتتميز التكنولوجيا المتقدمة بالخصائص الاتية (BSKL) :

- **التطور السريع**: تتغير وتتطور بسرعة مع الزمن نتيجة للأبحاث المستمرة والتطوير.
- **الأتمتة**: تشمل العديد من العمليات التلقائية التي تقلل من الحاجة إلى التدخل البشري.
- **الدقة العالية**: توفر نتائج دقيقة وتفاصيل دقيقة في التطبيقات المختلفة.
- **الكفاءة العالية**: تحسن من استهلاك الموارد والطاقة والوقت.
- **الابتكار**: تعتمد على أفكار جديدة وحلول غير تقليدية للمشاكل القائمة.

تشمل التكنولوجيا العديد من المجالات مثل الذكاء الاصطناعي، الروبوتات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقنيات الطاقة المتجددة، شبكات الاتصالات: مثل الإنترنت والشبكات المحلية (LAN) والشبكات الواسعة (WAN)، الشراكات الأكاديمية والصناعية: التي تعزز التعاون بين الجامعات والشركات، الابتكار المفتوح: الذي يشجع على التعاون بين مختلف الأطراف لتطوير حلول مبتكرة ... وغيرها من الابتكارات التي تؤثر على حياتنا اليومية وصناعاتنا بشكل كبير.

3. بيئة الأعمال المبتكرة:

بيئة الأعمال المبتكرة هي تلك التي تدعم وتشجع الابتكار والإبداع في العمليات والإنتاج والخدمات. تتميز هذه البيئة بقدرتها على التكيف مع التغيرات والتحديات المختلفة، مما يساعد الشركات والمؤسسات على البقاء في المنافسة وتحقيق النجاح المستدام. تتكون بيئة الأعمال المبتكرة من عدة عناصر رئيسية تشمل: الثقافة التنظيمية - البنية التحتية التكنولوجية - العمليات والأنظمة - التمويل والاستثمار - السياسات والتشريعات - البيئة التعليمية - المواهب والموارد البشرية.

بيئة الأعمال المبتكرة تعمل على خلق مناخ يشجع على التفكير خارج الصندوق وتبني الأفكار الجديدة والقدرة على تنفيذها بفعالية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء وزيادة القدرة التنافسية على المستوى المحلي والدولي.

4. تقييم واقع بيئة الاعمال لدول عينة البحث :

تواجه بيئة الأعمال في الدول العربية العديد من التحديات والفرص التي تؤثر على وضعها الحالي وآفاقها المستقبلية. يركز هذا التقييم على عوامل رئيسية مثل الابتكار، التكنولوجيا و التطوير، الأنشطة الريادية خلال الفترة 2020-2023. يمكننا عرض هذه النتائج من خلال مقارنة المدخل النظامي كما يلي :

1.4. المدخلات :

1.1.4. نسبة المتخرجين من برامج العلوم والتكنولوجيا و الهندسة و الرياضيات :

يُقصد بها النسبة المئوية للطلاب الذين تخرجوا من التعليم العالي في برامج تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات والعلوم الطبيعية و الرياضيات و الاحصاء و الهندسة والتصنيع و الانشاءات في سنة أكاديمية

محددة . وتصنف برامج التعليم و المؤهلات ذات الصلة وفقا لتصنيف اليونسكو (GKIR، 2021، صفحة 76). في ما يلي ظهرت نتائج التقييم للمؤشر حسب مؤشر المعرفة العالمي :

الجدول رقم (01) : قياس مؤشر نسبة المتخرجين من برامج العلوم والتكنولوجيا و الهندسة و الرياضيات في

الجزائر، قطر و مصر للفترة 2020 - 2023

المؤشر		البلد		الجزائر		قطر		مصر	
				المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%
				10	55.4	/	/	/	/
				23	54.6	17	57.4	31	52.2
				/	/	81	47.4	108	28.5
				/	/	90	44.3	94	42

المصدر : (مخنان، 2020-2023)، من إعداد الباحث، إنطلاقا من تقارير مؤشر المعرفة العالمي.

جاءت نتائج هذا المؤشر بنسب متفاوتة بين الدول الثلاث محل الدراسة، حيث سجلت الجزائر حضور قوي ضمن المراتب العشر الأوائل عالميا بقيمة بلغت 55.4 % سنة 2020. بينما لم تتوفر بيانات كل من مصر وقطر في هذه السنة. تراجع تصنيف الجزائر في السنة الموالية الى المرتبة 23 بنسبة بلغت 54.6 %. في حين جاءت قطر في المرتبة 17 عالميا و مصر في المرتبة 31 عالميا و هي مراتب مقبولة جدا خاصة لما تمتلكه من استثمارات اجنبية في مجال التعليم العالي من خلال مؤسسات تعليمية أمريكية وبريطانية عالية في مجالات البحث والتعليم العالي. في سنتي 2022 و 2023 لم يتم تسجيل بيانات الجزائر في هذا المؤشر لاسباب خروج الجزائر من تقارير مؤشر المعرفة العالمي لاسباب غير معروفة. بينما سجلت كل من قطر ومصر المراتب : 81 و 90 سنتي 2022 و 2023 على الترتيب لقطر و 108 و 94 لسنتي 2022 و 2023 لمصر. و هذا تراجع كبير في قيم هذا المؤشر .

2.1.4. نسبة الانفاق على البحث والتطوير في شركات الاعمال :

يُمثل الانفاق على البحث والتطوير في شركات الاعمال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يُقصد به الانفاق الداخلي على البحث والتطوير الذي يتم خلال فترة مرجعية محددة مرتبطة بشركات الاعمال بصرف النظر عن مصدر الاموال، وذلك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي . و في سياق إحصاءات البحث والتطوير، يشمل قطاع شركات الاعمال : (1) كافة المؤسسات المقيمة، بما فيها

المؤسسات التي لم يتم تأسيسها بشكل قانوني، بغض النظر عن مكان إقامة الشركاء فيها. وتشمل هذه المجموعة جميع الأنواع الأخرى من أشباه الشركات، أي الوحدات القادرة على تحقيق ربح أو مكاسب مالية أخرى لمالكها و المعترف بها بموجب القانون ككيانات قانونية منفصلة عن أصحابها، والتي تم إنشاؤها لأغراض إنتاج منتجات للسوق بأسعار مفيدة من الناحية الاقتصادية؛ (2) الفروع غير المسجلة للشركات غير المقيمة تُعتبر مقيمة لأنها تعمل في الإنتاج ضمن الأراضي الاقتصادية على أساس طويل الأجل. (3) جميع المؤسسات المقيمة غير الهادفة للربح التي تعد منتجات للسلع أو الخدمات في السوق أو تخدم الشركات التجارية ويشمل هذا القطاع المؤسسات العامة والخاصة (GKIR، 2021، صفحة 77). ظهرت نتائج هذا المؤشر كما يلي :

الجدول رقم (02) : قياس مؤشر نسبة نسبة الانفاق على البحث والتطوير في شركات الاعمال في الجزائر، قطر و مصر للفترة 2020 – 2023

المؤشر		البلد		الجزائر		قطر		مصر	
				المرتبة		المرتبة		المرتبة	
				القيمة %		القيمة %		القيمة %	
2020		0.9		72		/		/	
2021		01		75		01.7		0.8	
2022		/		/		01.4		0.6	
2023		/		/		01.4		0.6	

المصدر : ، من إعداد الباحث، إنطلاقاً من تقارير مؤشر المعرفة العالمي.

شهدت نتائج هذا المؤشر نسب متقاربة بين الدول الثلاث محل الدراسة، حيث سجلت كل الدول حضور متوسط ضمن المراتب السبعون الأولى عالمياً بقيمة بلغت 0.6 % سنة 2020 إلى 1.4 سنة 2023 ، من إجمالي الناتج المحلي . و هذا استثمار ضعيف لن يؤدي إلى تطوير شركات الأعمال في ظل المنافسة العالمية و استخدام التكنولوجيا و النانو علمياً، إضافة إلى أساليب التطوير التي تتبعها الدول المتقدمة.

2.4. المعالجة :

1.2.4. نسبة تمويل البحث و التطوير من شركات الاعمال :

تشير هذه النسبة الى إجمالي الانفاق الداخلي على البحث والتطوير خلال فترة مرجعية محددة الذي تموله شركات الاعمال كنسبة مئوية من إجمالي الانفاق على البحث والتطوير (GKIR، 2021، صفحة 77). كانت نتائج هذا المؤشر كما يلي:

الجدول رقم (03) : قياس مؤشر نسبة تمويل البحث والتطوير من شركات الاعمال في الجزائر، قطر و مصر للفترة 2023 – 2020

مصر		قطر		الجزائر		البلد	المؤشر
المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%		
/	/	/	/	74	08.6	2020	
61	28.4	26	60.9	83	08.3	2021	
82	04.9	75	11.5	/	/	2022	
83	04.9	76	11.4	/	/	2023	

الجدول رقم (04) : قياس مؤشر نسبة الباحثين في شركات الاعمال في الجزائر، قطر و مصر للفترة 2020 -

2023

المؤشر		البلد		الجزائر		قطر		مصر	
				المرتبة		القيمة %		المرتبة	
				المرتبة		القيمة %		المرتبة	
				89		0.2		/	
				82		0.2		54	
				/		/		63	
				/		/		64	

المصدر : ، من إعداد الباحث، إنطلاقا من تقارير مؤشر المعرفة العالمي.

أعطت نتائج الجدول السابق قيم مرتفعة نوعا ما بالنسبة لقطر سنة 2021 حيث سجلت قيمة 26 % في المرتبة 26 عالميا و هي مرتبة جيدة مقارنة بنسبة الانفاق على البحث والتطوير المنخفضة و كذا انخفاض نسبة تمويل البحث والتطوير من شركات الاعمال. بينما تراجع في سنتي 2022 و 2023 الى المرتبة 53 و 54 عالميا على الترتيب. و شهدت الجزائر قيمة ضعيفة لعدد الباحثين في شركات الاعمال سنتي 2020 و 2021 بنسبة 0.2 % في المرتبة 89 و 82 عالميا و هي نسبة منخفضة جدا تدل على النسب المسجلة في المؤشرين السابقين وتراجعها الى مراتب متدنية وعدم اهتمام شركات الاعمال بتواجد الباحثين والمطورين لديها. نفس الشيء تقريبا بالنسبة لمصر حيث سجلت قيمة متوسطة ب : 19.6 % سنة 2021 و جاءت على اثرها في المرتبة 54 عالميا. ثم تراجعت النسبة الى 07.4 % سنتي 2022 و 2023 و في المرتبة 63 و 64 على الترتيب.

3.4. المخرجات :

1.3.4. الشركات المنتجة لسلع وخدمات جديدة : أي هي النسبة المئوية للشركات المنتجة لسلع وخدمات جديدة. حيث يشير الى النسبة المئوية للشركات التي أطلقت منتجات أو خدمات جديدة أو محسنة بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية (KGIR، World Bank, Enterprise Surveys، 2021، صفحة 78). كانت النتائج كما يلي :

الجدول رقم (05) : قياس مؤشر نسبة الشركات المنتجة لسلع وخدمات جديدة في الجزائر، قطر و مصر للفترة 2023 - 2020

مصر		قطر		الجزائر		البلد	المؤشر
المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%		
/	/	/	/	/	/	2020	
121	0	/	/	/	/	2021	
107	0	/	/	/	/	2022	
102	02.1	/	/	/	/	2023	

60.6 % و 64.4 % مرتبة في المرتبة 11 و 27 عالميا للثلاث سنوات الأخيرة. لكن نتائج هذا المؤشر قد تكون غير حقيقية كونها تعتمد على أسئلة للاستبيان الموجه والذي بدوره قد يكون بجانب كبير من العاطفة و ابتعاده عن المنطق و الحقيقة.

3.3.4. كثافة شركات الاعمال الجديدة لكل ألف نسمة:

تمثل عدد الشركات ذات المسؤولية المحدودة الجديدة المسجلة لكل ألف شخص في سن العمل (15 - 64 سنة) في كل سنة تقويمية (World Bank, Enterprise Surveys, KGIR)، 2021، صفحة 79). كانت النتائج كما يلي :

الجدول رقم (07) : قياس مؤشر كثافة شركات الاعمال الجديدة لكل ألف نسمة في الجزائر، قطر و مصر للفترة 2020 - 2023

مصر		قطر		الجزائر		البلد	المؤشر
المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%		
/	/	/	/	/	/	2020	
/	/	25	31.1	113	01.7	2021	
107	0.8	22	25.8	/	/	2022	
107	0.8	23	25.8	/	/	2023	

(KGIR، World Bank، Enterprise Surveys، 2021، صفحة 79). أعطت نتائج

تقييم هذا المؤشر النتائج التالية :

الجدول رقم (08) : قياس مؤشر الشركات التي تعد منتجاتها جديدة في الاسواق الرئيسية في الجزائر، قطر و مصر

للفترة 2020 – 2023

مصر		قطر		الجزائر		البلد	المؤشر
المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%		
/	/	/	/	/	/	2020	
07	87.6	/	/	/	/	2021	
05	83	/	/	/	/	2022	
07	87.6	/	/	/	/	2023	

الجدول رقم (09) : قياس مؤشر سهولة بدء النشاط التجاري في الجزائر، قطر و مصر للفترة 2020 – 2023

المؤشر		البلد		الجزائر		قطر		مصر	
				المرتبة	القيمة %	المرتبة	القيمة %	المرتبة	القيمة %
				114	54.2	/	/	/	/
				128	78	92	86.1	80	87.8
				/	/	84	86.1	73	87.8
				/	/	85	86.1	74	87.8

المصدر : ، من إعداد الباحث، إنطلاقا من تقارير مؤشر المعرفة العالمي KGI.

تفوقت مصر نوعا ما في قيم هذا المؤشر، حيث سجلت ما قيمته 87.8 % للسنوات الثلاث في المرتبة 73 و 80 عالميا ولو أنها مراتب متوسطة عالميا لكن مقارنة بما سجلته الجزائر و مصر فقد كانت في المراتب 128 و 92 عالميا سنة 2021 على الترتيب.

6.3.4. نسبة نشاط الموظف الريادي :

يشير نشاط الموظف الريادي الى الموظفين الذين شاركوا بنشاط في السنوات الثلاث الماضية وكان لهم دور قيادي في مرحلة وضع فكرة نشاط جديد أو مرحلة التحضير وتنفيذ النشاط الجديد أو كلتا المرحلتين. ويمكن تعريف نسبة انتشار نشاط الموظف الريادي على أنها النسبة المئوية لعدد الموظفين الرياديين من السكان البالغين (18 – 64 سنة). (KGIR، 2021، صفحة 82) النتائج ظهرت كما يلي :

الجدول رقم (10) : قياس مؤشر نشاط الموظف الريادي في الجزائر، قطر و مصر للفترة 2020 – 2023

المؤشر		البلد		الجزائر		قطر		مصر	
				المرتبة	القيمة %	المرتبة	القيمة %	المرتبة	القيمة %
				/	/	/	/	/	/
				77	03.6	20	46.4	13	54.5
				/	/	11	59.1	83	02.2
				/	/	11	59.1	82	02.2

المصدر : ، من إعداد الباحث، إنطلاقا من تقارير مؤشر المعرفة العالمي KGI.

شهدت سنة 2021 تفوقا كبيرا لمصر في قيم هذا المؤشر حيث سجلت ما قيمته 54.5 % محققة المرتبة 13 عالميا. قطر حققت ما قيمته 46.4 % في المرتبة 20 عالميا. وهي مراتب متقدمة في هذا المجال. عكس الجزائر التي سجلت قيمة 03.6 % محققة المرتبة 77 عالميا ما يُعبر عن ضعف انتشار

الموظف الريادي نسبة الى اجمالي الموظفين. لكن تراجعت مصر في سنتي 2022 و 2023 الى المرتبة 83 و 82 على الترتيب بقيمة 02.2%. ما يدل على تراجع فكرة الموظف الريادي لدى المصريين لاسباب إدارية و استثمارية و جبائية.

5. خاتمة:

متطلبات وظيفة التطوير داخل منظمات الأعمال تلعب دورا هاما في سيرورة العملية البحثية بتبنيها تقنيات تكنولوجيا عالية الدقة خصوصا في مجالات البحث الطبي و الحيوي، وبالتالي تكييف الادوات و الاساليب العلمية التجريبية في هذا المجال. و هذا ما تبث عنه أنشطة الابتكار من خلال تكييفها مع بيئة المنظمة داخليا و خارجيا.

وظيفة البحث و التطوير مهمة جدا في بناء منظمات ذات أداء فعال، حيث ان تأثير ذلك سيظهر جليا من خلال معرفة مدى جاهزية هذه الوظيفة لأدائها تقنيا و اقتصاديا. شهدنا ترتيبا جيدا للجزائر بالنسبة للخريجين من برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة و الرياضيات في المرتبة 23 عالميا، هذا ما يدل على وجود مدخلات جيدة في مجال البحث والتطوير (يعني وجود كفاءات و ذوي معارف و علوم في هذا المجال).

تصُب مخرجات البحث و التطوير عند قياس نتائجها، في تحديد مدى تأثير ذلك على منظمات الأعمال و لمختلف الأنشطة الاقتصادية في البلد. أوضحت النتائج المعطاة في الجداول اعلاه، ترتيبا متأخرا في عدة مجالات بالنسبة للجزائر، مثل : كثافة شركات الأعمال الجديدة لكل ألف نسمة في المرتبة 113 عالميا. كما سجلت في المجال البحثي كالتعاون بين الجامعات و الشركات في مجال البحث و التطوير في المرتبة 90 عالميا، و نفس الترتيب بالنسبة لنمو الشركات المبتكرة، اضافة الى عدد الباحثين في شركات الاعمال كان متراجعا اين احتلت المرتبة 82 عالميا (مقارنة بكون عدد الباحثين لكل ألف فرد من القوى العاملة جاءت بنتيجة ايجابية نوعا ما في الترتيب 46 عالميا). مما يفسر عدم اهتمام منظمات الأعمال في الجزائر بالبحث والتطوير والاكتفاء فقط بتقليد السلع الأجنبية مثل الصينية و الاوروبية (استيراد السيارات الصينية و السلع الالكترونية و الكهرومنزلية) تماشيا مع ارتفاع تكلفة المنتجات و مقدرة الفرد الشرائية.

التوصيات و المقترحات : حتى تتم عملية تنشئة بيئة جيدة و في ظروف ولادة للابتكار. و يجب على الجزائر التفكير في :

- التشجيع على استخدام التكنولوجيا الحديثة على مستوى الصناعات لزيادة الإنتاجية؛
 - التشجيع على تصنيع المواد المحلية في صورة منتجات نهائية سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير مثل : **صناعة التمور** كونها من الموارد المحلية الأساسية، من خلال تطوير صناعات متعددة تعتمد على التمور مثل إنتاج العصائر، المعجنات، والحلويات، والتي تصدر إلى الأسواق العالمية. و كذا **صناعة الألبان والأجبان**، حيث تعتمد هذه الصناعة على الحليب المحلي، ليتم تحويله إلى ألبان وأجبان بمنتجات ذات جودة عالية تلبي الاحتياجات المحلية وتُصدّر إلى الخارج. أيضا **صناعة زيت الزيتون** وتعبئته وتصديره إلى دول مختلفة في العالم، مما يعزز الاقتصاد المحلي؛
 - تشجيع على المزيد من الأبحاث والدراسات وتطوير الماكينات والمعدات الحديثة للسوق المحلي؛
 - تقليل هجرة المواهب بتوفير مناخ محلي جديد للأعمال؛
- اقتراحات بحثية إضافية:** يمكن لهذه التحليلات والتوصيات أن تساعد في فهم العوامل المؤثرة على بيئة الأعمال وتحسين الاستراتيجيات المستقبلية في الدول العربية :
- **دراسة حالة مقارنة:** إجراء دراسات حالة مفصلة للشركات الناجحة في الدول المذكورة لفهم عوامل النجاح.
 - **تحليل السياسات:** دراسة السياسات الاقتصادية والتجارية في كل دولة وتأثيرها على بيئة الأعمال.
 - **استطلاعات رأي:** جمع بيانات من الشركات والمستثمرين حول التحديات والفرص في كل دولة.

6. قائمة المراجع:

BSKL. (بلا تاريخ). تأثير التقنيات الحديثة على الابتكار والتنمية في بيئة العمل والحياة اليومية. تاريخ

الاسترداد 05 20, 2024، من www.bskl.app

<https://www.bskl.app/post/%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A9#:~:text=%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9>

%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A9%20%D8%AA%D8%B4%D

GKIR. (2021). *UNESCO Institute for Statistics, UIS Database*. الامارات العربية المتحدة: مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للمعرفة.

KGIR. (2021). *Global Entrepreneurship Monitor, Entrepreneurial*

Behaviour and Attitudes. الامارات العربية المتحدة: مؤسسة الشيخ محمد بن راشد للمعرفة.

KGIR. (2021). *World Bank, Doing Business Database*. الامارات العربية المتحدة: مؤسسة محمد بن راشد للمعرفة.

KGIR. (2021). *World Bank, Enterprise Surveys*. الامارات العربية المتحدة: مؤسسة محمد بن راشد للمعرفة.

LGIR. (2021). *World Economic Forum, Executive Opinion Survey*. الامارات العربية المتحدة: مؤسسة محمد بن راشد للمعرفة.

OECD. (2015). Concepts and definitions for identifying R&D. Dans OECD, *Guidelines for Collecting and reporting data on research* (pp. 43-79). Paris: OECD.

دريدي منيرة، حروش سلمى. (2019). دور البحث والتطوير في القدرة التنافسية للمؤسسات. مجلة إيليزا للبحوث والدراسات ، 04 (01)، 133-152.

عبد القادر بن السعيد عقون. (2021). استراتيجية البحث والتطوير R e D في المؤسسات كاساس لتفعيل التعاون الجزائري الدولي في مجال البحث العلمي. مجلة الابتكار والتنمية الصناعية ، 4 (1)، 1-29. عبد اللطيف مصيطفى، عبد القادر مراد. (2013). أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (4)، 27-40.

مؤشر المعرفة العالمي. الامارات العربية المتحدة <https://www.knowledge4all.com/ar/gki>. نزار كاظم صباح الخيكاني. (2010). إمكانيات البحث والتطوير في بلدان عربية مختارة ودورها في تعزيز القدرة التنافسية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 12 (1)، 98-118.